

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة-الجزائر

مذكرة التخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية والمالية
تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق

الموضوع:

دور حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

(دراسة ميدانية: تجربة شركة أن سي أ- رويبة في مجال حوكمة الشركات)

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد براق

المدرسة العليا للتجارة-الجزائر

من إعداد الطالب:

فاتح بلواضح

السنة الجامعية : 2012- 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

أحمد وأشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علي بنعمة العلم والعقل،

وأمدني بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخص

آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ الفاضل الدكتور محمد براق، الذي

أنار لي الطريق بعلمه الغزير وتوجيهاته السديدة، والذي كان لإرشاداته

القيمة وروحه الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة المدرسة العليا للتجارة بالجزائر

العاصمة على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد.

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لأفراد عائلتي على ما قدموه في

صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من أحب الله وجعل طاعته سبيله وجعل رضاه مبتغاه وجعل من

سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم طريقاً للوصول إلى النجاة.

إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود إلى الصدر العنون والقلب الرحيم، إلى جبر العطاء

الذي استمد منه فيض الجنان ومرفاً الأمان، إلى التي بكى ودعت وسهرت الليالي

فأنجبت وربت إلى أعز كلمة نطق بها لساني الغالية أمي الحبيبة.

إلى رمز المحبة والعطاء الذي لم يبخل عليا بدعوته إلى قدوتي في الحياة، إلى أغلى ما

في الوجود، إلى من علمني بأنه عندما تطفأ الأنوار لابد من إضاءة الشمعة ولا تقوم

بلعن الظلام أبي رحمه الله.

إلى جميع أهلي وأقاربي من قريب وبعيد.

إلى من أثار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة، أخي وأساتذتي

بلواضع الجيلاني.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، أصدقائي وزملائي الأعزاء.

عبد الكريم و خليل و علاء و أيوب

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء، أهدي هذا العمل.

بلواضع فاتح

الفهرس العام

الفهرس العام

I	الفهرس العام
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة المختصرات
أ- ج	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار والهيكل العام لحوكمة الشركات
2	المبحث الأول: الإطار الفكري لحوكمة الشركات
2	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات
6	المطلب الثاني: أهمية وأهداف ومعايير حوكمة الشركات
9	المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات والأطراف المعنية بها
10	المبحث الثاني: الجوانب التقييمية والأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات
11	المطلب الأول: قواعد حوكمة الشركات
13	المطلب الثاني: الجوانب التقييمية لقواعد حوكمة الشركات
15	المطلب الثالث: الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات
17	المبحث الثالث: آليات ومحددات حوكمة الشركات ومجالات تطبيقها
17	المطلب الأول: آليات حوكمة الشركات
20	المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات وأهميتها
22	المطلب الثالث: مجالات تطبيق حوكمة الشركات
27	المبحث الرابع: حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية
27	المطلب الأول: الأحداث الدولية وعلاقتها بحوكمة الشركات
29	المطلب الثاني: جهود المنظمات والهيئات دولية في مجال حوكمة الشركات
31	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال حوكمة الشركات
38	خلاصة الفصل الأول
39	الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل قواعد حوكمة الشركات
40	المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في إطار حوكمة الشركات

40	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.....
43	المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.....
44	المطلب الثالث: أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.....
49	المبحث الثاني: جودة التقارير المالية في إطار حوكمة الشركات.....
49	المطلب الأول: ماهية جودة التقارير المالية.....
52	المطلب الثاني: البدائل النظرية لجودة التقارير المالية.....
54	المطلب الثالث: أثر قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.....
57	المبحث الثالث: العلاقة بين مبدأ الشفافية والإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية.....
57	المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والشفافية.....
59	المطلب الثاني: أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.....
61	المطلب الثالث: دور أدوات حوكمة الشركات في إضفاء الشفافية على المعلومة.....
65	المبحث الرابع: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.....
66	المطلب الأول: علاقة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بحوكمة الشركات.....
	المطلب الثاني: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية
68	التقارير.....
72	المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالأنظمة المالية والمحاسبية.....
74	خلاصة الفصل الثاني.....
75	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.....
76	المبحث الأول: تجربة الشركة أن سي أ رويبة في مجال حوكمة الشركات.....
76	المطلب الأول: تعريف شركة أن سي أ رويبة.....
78	المطلب الثاني: ممارسات الحوكمة في الشركة.....
80	المطلب الثالث: دخول شركة أن سي أ رويبة إلى بورصة الجزائر.....
81	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....
81	المطلب الأول: منهجية الدراسة.....
82	المطلب الثاني: عينة ومتغيرات الدراسة.....
83	المطلب الثالث: أداة وحدود الدراسة الميدانية.....
86	المبحث الثالث: اختبار الاستبيان وتحليل خصائص العينة.....
86	المطلب الأول: اختبار مدى مصداقية الاستبيان.....

93المطلب الثاني: اختبار ثبات الاستبيان.....
95المطلب الثالث: تحليل خصائص العينة.....
97المبحث الرابع: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية.....
97المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي.....
105المطلب الثاني: تحليل جميع محاور الدراسة.....
106المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....
112خلاصة الفصل الثالث.....
113الخاتمة العامة.....
125قائمة المراجع.....
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-3)	أوزان مقياس ليكارت الخماسي	85
(02-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	87
(03-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	88
(04-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	89
(05-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع	90
(06-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس	91
(07-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور السادس	92
(08-3)	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	93
(09-3)	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	94
(10-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	95
(11-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	96
(12-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	96
(13-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	97
(14-3)	اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov-1)	98
(15-3)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الأول	100
(16-3)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثاني	101
(17-3)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثالث	102
(18-3)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الرابع	103
(19-3)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الخامس	104
(20-3)	نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور السادس	105
(21-3)	تحليل محاور الدراسة	106
(22-3)	معامل الارتباط بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	107
(23-3)	معامل الارتباط بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	108
(24-3)	معامل الارتباط بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	108
(25-3)	معامل الارتباط بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	109
(26-3)	معامل الارتباط بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	110
(27-3)	معامل الارتباط بين توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	111

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	خصائص الحوكمة	(01-1)
9	ركائز حوكمة الشركات	(02-1)
17	الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات	(03-1)
26	الإطار المتكامل لحوكمة الشركات	(04-1)
71	دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية	(01-2)
84	مستويات مقياس ليكارت الخماسي	(01-3)

قائمة المختصرات

بيان الاختصار	المصطلح
Sponsoring Organization The Committee Of	COSO
Gouvernance Algérie 2008	GOAL08
International Accounting Standards	IAS
International Financial Reporting Standards	IFRS
International Finance Corporate	IFC
New York Stock Exchange	NYSE
Organization For Economic Co-Operation And Development	OECD
Public Company Accounting Oversight Board	PCAOB
Système Comptable Financier	SCF
Securities An Exchange Commission	SEC
Sarbanes-Oxley Act Of 2002	SOX
University Of Technology In Sidney	UTS
Commission Of Financial Repotting	FRC
Global Corporate Governance Forum	GCGF
Statistical Package For Social Science	SPSS
Financial Accounting Standards Board	FASB
Nouvelle Conserverie Algérienne	NCA
Electricity Supply Board	ESB
بيان الاختصار	المصطلح

Sponsoring Organization The Committee Of	COSO
Gouvernance Algérie 2008	GOAL08
International Accounting Standards	IAS
International Financial Reporting Standards	IFRS
International Finance Corporate	IFC
New York Stock Exchange	NYSE
Organization For Economic Co-Operation And Development	OECD
Public Company Accounting Oversight Board	PCAOB
Système Comptable Financier	SCF
Securities An Exchange Commission	SEC
Sarbanes-Oxley Act Of 2002	SOX
University Of Technology In Sidney	UTS
Commission Of Financial Repotting	FRC
Global Corporate Governance Forum	GCGF
Statistical Package For Social Science	SPSS
Financial Accounting Standards Board	FASB
Nouvelle Conserverie Algérienne	NCA
Electricity Supply Board	ESB

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	المعالجة الإحصائية
02	الاستبيان

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1- أهمية الموضوع

أدى انهيار وتعرض شركات كبيرة على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالقوائم المالية والممارسات المحاسبية، وما رافق ذلك من تعرض سمعة مهنة المحاسبة والمراجعة إلى المساءلة في ضوء الدور الذي أدته مكاتب مراجعة عالمية إلى إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المحاسبية ومصداقيتها في معظم أسواق المال العالمية، وتسجيل بعض الشركات لخسائر كبيرة. لذا، دعت الضرورة لتطوير المعالجات والمفاهيم المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية كاستجابة للتغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال واحتياجات مستخدمي القوائم المالية. ولقد تطلب ذلك ضرورة زيادة فعالية آلية الإفصاح والشفافية، بحيث تشمل القوائم المالية على كافة المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدمي هذه القوائم العلم بأنها تمثل بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال للشركات، كما تجعل مستخدميها يثق بأنها تتضمن معلومات تساعد في تقييم أداء الشركة التي يرغب في اتخاذ قرار استثماري في شأنها.

ومع توالي الانهيارات والأزمات المالية سارعت المنظمات الدولية المتخصصة في البحث عن آليات لمعالجة هذه الاختلالات ومن ثم حماية حقوق جميع الأطراف والمصالح دون استثناء. وكان من بين هذه الآليات فعالية وشمولية استحداث معايير المحاسبة الدولية، ثم ظهور مفهوم حوكمة الشركات لاحقاً حيث أصبح مؤشرين مهمين لمدى قياس مناسبة الأسواق للاستثمار وصحة البيئة الاقتصادية العالمية.

لذلك، صارت الحوكمة من الموضوعات الهامة التي تطبق في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، ومما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة في الأسواق المالية. ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما ازداد تعثر بعض الشركات العملاقة.

من هنا، يمكن القول أن مصطلح الحوكمة بدأ يطبق أثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وهو يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات المساهمة أولاً، وفي الدولة والاقتصاد ثانياً، لضمان نجاح الشركات المساهمة وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها، وكان على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب تطبيقه في الشركات.

تبرز أهمية التطبيق السليم لحوكمة الشركات في أنها تشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالتشريعات والتنظيمات. وبالتالي، فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به. فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المالية والمحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم المعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالية قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

2- أسباب اختيار الموضوع

يعتبر التخصص من بين أهم العوامل الذاتية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع، وكذا الرغبة في التعرف على هذه الوسيلة من خلال دورها في إبراز الأداء المالي والإداري للشركات، وكذا ارتباط موضوع حوكمة الشركات بالتخصص. أما فيما يخص العوامل الموضوعية، فهي تتمثل أساساً في أن المتتبع للحياة المالية والمحاسبية في الجزائر يلاحظ عدم إيجاد تكامل ما بين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي فيما يخص سبل مواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي قد تعاني منه معظم الشركات الجزائرية، لاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي. وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الشركات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

3- أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف هذا البحث فيما يلي:

– الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.

- بيان فهم حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية.
- الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة.
- التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية.

4- الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات أجريت في هذا الموضوع من بينها مايلي:

- دراسة (أبو العزم، 2006) بعنوان:

"أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركات القطاع العام"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر تطبيق الحوكمة على دعم ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية، وما إذا كان توفر أدلة عملية لتطبيقات قواعد الحوكمة في الشركات المصرية موضوع الدراسة سوف تزيد من ثقة المجتمع المالي في جودة ومصداقية التقارير المالية. وكان من أهم النتائج أن تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات سوف يدعم ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية الصادرة عنها.

- دراسة (دهمش، 2005) بعنوان:

"الحاكمية المؤسسية في الشركات وعلاقتها بمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات"-دراسة ميدانية-

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الحاكمية المؤسسية ومهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، وأشارت على أن التلاعب والاحتيال الذي يحصل في بعض الشركات يؤثر سلبا على كل من المستثمرين والموظفين والبنوك والدائنين وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا، وبورصة الأوراق المالية، وسوف يحتاج المستثمرون لوقت طويل لاستعادة الثقة في تلك الشركات.

- دراسة (Brown, Caylor, 2004) بعنوان:

"Corporate Governance and Firm Performance"-دراسة ميدانية-

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها، وذلك من خلال وضع مقاييس واسعة لحوكمة الشركات التي تم الحصول عليها من خدمات حملة الأسهم المؤسسية، حيث خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبيا أكثر ربحية وأكثر قيمة وتدفع أموالا أكثر لحملة الأسهم. كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمدققين الخارجيين أقل من الأتعاب التي تدفع لهم، وهذا مرتبط بشكل كبير بضعف الأداء للشركات.

5- إشكالية البحث

على ضوء ما سبق، تتبلور معالم الإشكالية في السؤال الجوهرى الموالى:

ما مدى تطبيق حوكمة الشركات وأثر ذلك على الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية فى ظل قواعد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وماذا عن شركة أن سى -أروبية ؟

ويمكن أن تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى توفر وجود إطار فعال لقواعد الحوكمة وأثر ذلك على فعالية الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية فى الشركة محل الدراسة ؟
- ما مدى توفر مقومات حماية حقوق المساهمين وأثرها على زيادة الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية فى الشركة محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير توفر مقومات المعاملة العادلة بين جميع المساهمين على الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركة محل الدراسة؟
- ما هو دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وأثر ذلك على الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية فى الشركة محل الدراسة ؟
- ما مدى توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وعلاقتها بالإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية فى الشركة محل الدراسة؟
- ما أثر توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة على زيادة الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية فى الشركة محل الدراسة؟

6- فرضيات البحث

تتمثل الفرضية العامة فيما يلى:

- يتمثل أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية فى إعادة الثقة فى المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات. علاوة على ذلك العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن لأموالهم، وأن الشركة محل الدراسة تراعى تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات.

وهذه الفرضية العامة بدورها تتفرع إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- وجود أساس فعال لقواعد حوكمة الشركات من شأنه أن يؤثر فى فعالية الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية.

- توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين من شأنه أن يساهم في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- تجسيد مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين يؤدي إلى زيادة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة يؤثر في فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح من شأنه أن يساهم في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة يزيد من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

7- المناهج المتبعة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات، وتماشياً مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية. يتم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للمعطيات التي بواسطتها يتم إيجاد وتحليل التغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية باستعمال استبيان كأداة للدراسة الميدانية.

8- خطة البحث

وعلى هذا الأساس تقتضي الدراسة تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث إن الفصل الأول يتناول مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها وخصائصها، كما يتناول الجوانب الفكرية والتنظيمية والتقييمية لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى الحوكمة في بيئة الأعمال الدولية.

أما الفصل الثاني، فيتعرض إلى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ضوء قواعد الحوكمة من خلال الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد الحوكمة، العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التقارير المالية.

أما الفصل الأخير، فهو عبارة عن دراسة ميدانية على تجربة شركة أن سي ا- روية في مجال حوكمة الشركات، وذلك لتحديد دور حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية باستخدام استبيان كأداة للوصول إلى أهداف الدراسة.

الفصل الأول

